ما حُكِي عن العرب في بعض المسائل الصرفية
شرح المفصل لابن يعيش أنموذجًا

إعداد

عاصم علي محمد

الملخص

جاءت هذه الدراسة بعنوان: "ما حُكِي عن العرب في بعض المسائل الصرفية: شرح المفصل لابن يعيش أنموذجًا"؛ لبيان مدى أهمية هذه الحكايات في وضع أحكام العربية، واعتماد النحاة على الاستشهاد بما ورد عن العرب الفصحاء في ترجيح مذاهبهم النحوية؛ مما يدل على تأثير هذه الحكايات الواردة عن العرب في بناء الأحكام الصرفية، وقد بدأت كل مسألة بعرض الحكاية، ثم تناولتها بالدراسة والتحليل، مبينًا آراء النحاة في كل مسألة، كما قمت بوضع توضيح في نهاية كل مسألة.

وقد جاءت بعض هذه الحكايات مخالفة لقوانين العربية وأحكامها، وبعضها خالف الأحكام الصرفية المتعارف عليها عند النحاة، إلا أن علماء العربية أرجعوا هذه الحكايات إلى لهجات العرب؛ مما يدل على ارتباط هذه الحكايات بلهجات القبائل العربية التي يُعْتَدُّ بفصاحتها وبلاغتها.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن بعض الحكايات الواردة عن العرب، والتي استشهد بها نحاة العربية على صحة مذاهبهم، قد جاءت مخالفة لأصل الحكم الصرفي، فوُصِفَت بالندرة والشذوذ مع التأكيد على فصاحتها؛ لأنها سُمِعَت عن بعض القبائل العربية المشهود لها بالفصاحة.

الكلمات الافتتاحية: ما حُكِي عن العرب، المسائل الصرفية، شرح المفصل لابن يعيش، ظاهرة التثنية، ظاهرة الجمع، ظاهرة الإبدال.

Abstract

The study is titled "Narratives about Arabs in Selected Morphological Issues: *Sharḥ al-Mufaṣṣal* (Detailed Explanation) by Ibn Ya'īsh as an Exemplar." Its aim is to underscore the significance of these narratives in shaping Arabic linguistic rules, and the grammarians' reliance on citing eloquent Arabs to validate their grammatical approaches. This illustrates the impact of these narratives on formulating morphological rules. Each issue begins with presenting a narrative, followed by an in-depth study and analysis, elucidating grammarians' viewpoints on each issue. Additionally, clarification is appended at the end of each issue.

Certain narratives challenged the laws and established rulings of Arabic, deviating from the morphological norms acknowledged by grammarians. Nevertheless, scholars of Arabic attributed these narratives to Arab dialects, indicating a correlation between these narratives and the dialects of Arab tribes known for their linguistic eloquence.

One of the study's results is that some narratives attributed to Arabs, cited by grammarians of Arabic to substantiate their approaches, contradicted fundamental morphological rules. These instances were labeled as rare irregularities, with emphasis on their eloquence, as they were recounted from some Arab tribes renowned for their eloquence.

Keywords: narratives about Arabs, morphological issues, *Sharḥ al-Mufaṣṣal* by Ibn Ya'īsh, dual forms, plural forms, substitution.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمدًا يليق بجلاله وكماله، والشكر لله تعالى على مزيد فضله وعظيم امتنانه، والصلاة والسلام على خير رسله وصفوة أنبيائه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، وبعد؛...

فقد لاحظت خلال دراستي للحكايات الواردة عن العرب من خلال شرح المفصل لابن يعيش (ت643هـ) أن هذه الحكايات مرتبطة بلهجات القبائل العربية، وقد كان اختياري للحكايات الواردة عن العرب لأهميتها في الدرس اللغوي، وأثرها في بناء الأحكام الصرفية والقواعد النحوية، وتهدف الدراسة إلى عرض الحكايات الواردة عن العرب وتحليلها من خلال شرح المفصل لابن يعيش، وتهتم الدراسة بالكشف عن مدى أهمية الحكايات الواردة عن العرب وأثرها في الدرس الصرفي.

وقد اتبعتُ المنهج الوصفي في دراسة الحكايات الواردة عن العرب، ذلك المنهج الذي يعتمد على وصف الظاهرة اللغوية موضع الدراسة وتحليلها، وقد اشتملت الدراسة على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: فيها موضوع البحث، وأسباب اختياره، وأهدافه، وأهميته، والمنهج المتبع، وحدود البحث.

المبحث الأول: ظاهرة التثنية.

المبحث الثاني: ظاهرة الجمع.

المبحث الثالث: ظاهرة الإبدال.

الخاتمة: فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

[سورة هود من الآية: 88]

المبحث الأول: ظاهرة التثنية

أولًا: تثنية الاسم المقصور الزائد على الثلاثة

عرض ابن يعيش (ت643هـ) هذه المسألة، قائلًا: "أما الكوفيون **فيحكون عن العرب** أنه إذا تَعدَّى المقصور الأربعة، وكثُرت حروفه، حذفوا ألفه في التثنية"[1].

قبل عرض هذه المسألة نوضِّح ما المقصود بالاسم المقصور؟

عرَّفه الزمخشري (ت538هـ) بقوله: "المقصور ما في آخره ألف، نحو: العصا..."[2]، كما عرَّفه أبو البركات الأنباري (ت577هـ) بقوله: "أما المقصور فهو المختص بألف مفردة في آخره، نحو: الهوى، والهدى، والدُّنيا، والأخرى"[3]، وعرَّفه بدر الدين بن مالك (ت686هـ) بأنه: "الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة، نحو: الفتى، والعصا، والمصطفى"[4].

وعند تثنية الاسم غير المقصور، فإن علامة التثنية –[الألف والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجر]– تلحقه دون تغيير، نحو: (غُلام)، تقول في التثنية: (غُلامان)، وفي تثنية (قاضٍ)، تقول: (قاضيان)[5].

---

(1) شرح المفصل للزمخشري، تأليف: أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، (200/3)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ/2001م.

(2) المفصل في صنعة الإعراب ، تأليف: جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، صـــــ273، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 1993م.

(3) أسرار العربية، تأليف: أبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، صـــــ56، ط1، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، 1420هـ/1999م.

(4) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف: أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، صـــــ30، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1420هـ/2000م.

(5) ينظر: المخصص، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت458هـ)، قدم له: د. خليل إبراهيم جَفّال، (427/4)، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1417هـ/1996م، وشرح ابن الناظم لبدر الدين بن مالك صـــــ543.

ويبدو أنه عند تثنيته الاسم تلحقه علامة التثنية فقط؛ فيبقى كما هو دون أن يحدث فيه تغيير، هذا إذا كان الاسم غير مقصور.

أما إذا كان الاسم مقصورًا، فإما أن يكون ثلاثيًّا[6]، وإما أن يكون زائدًا على الثلاثة[7]، فإن كان زائدًا على الثلاثة[8] –[وهو ما نحن بصدده في هذه المسألة]– فعند التثنية تُقْلَب ألفه ياءً، نحو: (حُبْلَى)، تقول: (حُبْلَيَان)، و(مُسْتَدْعى)، تقول: (مُسْتَدْعَيَان)[9].

وذكر ابن ولاد (ت332هـ)[10] حكم تثنية المقصور الزائد على الثلاثة، قائلًا: "ما كان من المقصور على أربعة أحرف فزائدًا، فإن العرب مجمعون على تثنيته بالياء، إن

(6) إن كانت الألف منقلبة عن الياء، فإنها تُردُّ إلى أصلها، نحو: (فتى)، تقول في التثنية (فتيان)، وإن كانت منقلبة عن الواو، تُردُّ إلى أصلها أيضًا، نحو تثنية: (عصا)، تقول: (عصوان)، أما إن كانت الألف أصلية أو مجهولة الأصل ففيها خلاف بين النحاة، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت749هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، (5/1366– 1367)، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1422هـ/2001م.

(7) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (196/3).

(8) ذكر الإمام الشاطبي (ت790هـ) المراد به، قائلًا: "ما كان رباعيًّا فأكثر، فتقع فيه الألف رابعة، نحو: حُبْلى، أو خامسة، نحو: مُصْطَفَى، أو سادسة، نحو: قَبَعْثَرَى"، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، (430/6)، ط1، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1428هـ/2007م.

(9) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، تأليف: بهاء الدين بن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، (59/1)، ط1، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1405هـ/1984م، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تأليف: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (507/2)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ/2000م.

(10) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد، نحوي مصري، من كتبه: (المقصور والممدود)، و(انتصار سيبويه على المبرد)، توفي سنة (332هـ)، ينظر: الأعلام ، تأليف: خير الدين الزركلي، (207/1)، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، مايو، 2002م.

كانت ألفه مبدلة أو زائدة غير مبدلة؛ فيقولون في (مَلْهَى): مَلْهَيان، وفي (مَغْزَى): مَغْزَيان، فالألف في (مَلْهَى)، و(مَغْزَى) مبدلة من واو، وتقول فيما كانت ألفه زائدة، نحو: (حُبْلَى): تقول في تثنيتها حُبْلَيان"[11].

وإلى هذا المعنى أشار ابن يعيش (ت643هـ) بقوله: "إن كان المقصور فوق الثلاثة، قُلِبت ألفه في التثنية ياءً على كل حال"[12]، كما أشار إلى هذا المعنى ابن الوردي (ت749هـ)،

حيث قال: "إذا ثُنِّي المقصور فاقلب ألفه ياءً إن كانت رابعة فصاعدًا، كمُعطَى ومُعطَيان"[13].

ويبدو من ذلك أن الاسم المقصور الذي وقعت ألفه زائدة على الثلاثة فإن ألفه تُقْلَب ياءً عند التثنية، سواءً أكانت الألف منقلبة عن الياء أم منقلبة عن الواو.

وقد أشار ابن يعيش (ت643هـ) إلى أن هذا مذهب البصريين، حيث قال: "هذا مذهب البصريين فيما جاوز الثلاثة من المقصور، قلَّت حروفه أو كثُرت"[14].

وقد شذَّ[15] ما جاء في قول عنترة بن شداد [من بحر الوافر][16]:

أحَوْلِيَ تَنْفُضُ اسْتُك مِذرَوَيْهَا لِتَقْتُلَنِي فَهَا أَنَا ذَا عُمارَا

(11) كتاب المقصور والممدود، تأليف: أبي العباس بن ولاد التميمي (ت332هـ)، تحقيق: بولس برونله، صـــــ151- 152، مطبعة ليدن، هولندا، 1900م.

(12) شرح المفصل لابن يعيش (199/3).

(13) شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، تأليف: زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي (ت749هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن علي الشلال، (684/2)، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1429هـ/2008م.

(14) شرح المفصل لابن يعيش (200/3).

(15) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي (448/6).

(16) ديوان عنترة بن شداد، شرح: حمدو طمَّاس، صـــــ32، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1425هـ/2004م.

الشاهد قوله: **(مِذْرَوَيْهَا)**، حيث إنه قلب الألف واوًا في التثنية، والأصل أن تكون التثنية بالياء؛ فيقال: (مِذْرَيَان) كـ(ملهيان)؛ وذلك لأن الألف وقعت رابعة وصحَّ هذا؛ لأنهم بنوه على التثنية، فليس لهذا اللفظ مفرد مستعمل[17].

وبذلك يتَّضح أن قلب ألف الاسم المقصور ياءً عند التثنية هو مذهب البصريين، أما ما قُلِبَت فيه الألف واوًا، ولم تُقْلَب ياءً، فقد وُصِف بالشذوذ.

وقيل: إن المقصور إذا زاد على الثلاثة وكثرت حروفه فإن ألفه تُحذَف عند التثنية، **حكاه الكوفيون عن العرب**؛ فيقولون: (خَوْزَلَان)، في تثنية (خَوْزَلَى)[18]، و(قَهْقَرَان)[19] في تثنية (قَهْقَرَى)[20]، وقيل: **إن الفراء هو مَنْ حكى هذه الحكاية عن العرب**[21].

(17) ينظر: شرح التسهيل، تأليف: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، (94/1)، ط1، هجر، 1410هـ/1990م، وشرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، تأليف: محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت778هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، (383/1)، ط1، دار السلام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1428هـ/2007م، والمقاصد الشافية للشاطبي (448/6- 449).

(18) المشية التي فيها تراجع وتثاقل وتفكك، ينظر: المخصص لابن سيده (303/1).

(19) أي: الرجوع إلى الخلف، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت458هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، (458/4)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ/2000م.

(20) ينظر: شرح كتاب سيبويه، تأليف: أبي سعيد السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، (139/4)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1429هـ/2008م، والمخصص لابن سيده (429/4)، وشرح المفصل لابن يعيش (200/3).

(21) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (95/1)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (386/1)، والمقاصد الشافية للشاطبي (428/1).

وقد وصف النحاة ما استشهد به الكوفيون من قول العرب في تثنية (خَوْزَلَى) و(قَهْقَرى): (خَوْزَلَان) و(قَهْقَرَان) بالشذوذ؛ لأن الألف حُذِفت دون أن تُقْلَب ياءً، والقياس أن يقال: (قهقريان)، و(خوزليان)[22].

وأشار أبو سعيد السيرافي (ت368هـ) إلى هذا المعنى بقوله: "لم يُفَرِّق أصحابنا بين ما قَلَّت حروفه أو كثرت، ورأيت في شعر العرب (جماديين)، فرأيتهم قد أثبتوا الياء فيها، ولم أرَ أحدًا حذف الياء"[23].

يقول لبيد بن ربيعة [من بحر الكامل][24]:

آويتُهُ حَتَّى تُكُفَّتَ حامِدًا وَأَهَلَّ بَعْدُ **جُماديين** حَرامُ

ووضَّح ابن عصفور (ت669هـ) مذاهب النحاة في هذه المسألة، قائلًا: "إن كان رباعيًّا –[يقصد المقصور]– قُلِبتَ الألف ياءً بالاتفاق،... وإن كان أزيد من أربعة أحرف قُلِبتَ الألف ياءً في مذهب أهل البصرة كالرباعي، وحذفتَها في مذهب أهل الكوفة"[25]، ثم أشار إلى المذهب الصحيح من المذهبين، قائلًا: "الصحيح في القياس ما ذهب إليه البصريون وبه ورد السماع"[26].

وذكر ابن عقيل (ت769هـ) أن ما استشهد به الكوفيون لا يُقاس عليه، حيث قال: "ولا يُقاس على ذلك خلافًا للكوفيين، أي: على حذف ألف المقصور خامسة فصاعدًا"[27]، ثم علَّل ذلك، قائلًا: "لقلَّة ما ورد من ذلك"[28].

(22) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تأليف: ابن قيم الجوزية (ت767هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض ابن محمد السهلي، (883/2)، ط1، أضواء السلف، الرياض، السعودية، 1373هـ/1954م.

(23) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (139/4).

(24) ديوان لبيد بن ربيعة، شرح الطوسي، تقديم: د. حنا نصر الحتَّى، صـــــ198، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1414هـ/1993م.

(25) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، (142/1).

(26) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (142/1).

(27) المساعد لابن عقيل (64/1).

(28) المصدر السابق (64/1).

ويبدو أن استشهاد الكوفيين بما حكوه عن العرب من حذف ألف المقصور الزائد على الثلاثة في التثنية، وعدم قلبها ياءً قد وُصِف بالشذوذ لقلة وروده في كلام العرب، وندرته في الشواهد العربية.

وبعد عرض هذه المسألة ودراستها يتضح أن النحاة قد أجمعوا على أن الاسم المقصور الزائد على الثلاثة عند تثنيته تقلب الألف ياءً.

أما الحكاية الواردة عن العرب في هذه المسألة، فقد استشهد بها الكوفيون على حذف ألف الاسم المقصور الزائد على الثلاثة دون قلب الألف ياءً، وهذا على خلاف ما ذهب إليه النحاة، فقد وصفوا ما استشهد به الكوفيون بالشذوذ، وعدم جواز القياس عليه؛ لقلة وروده في الكلام، وهذا يدل على قيمة الحكايات الواردة عن العرب، وأثرها في بناء أحكام العربية وقواعدها، فقد استشهد بها نحاة الكوفة على مذهبهم النحوي.

ثانيًا: تثنية الاسم الممدود المختوم بهمزة منقلبة عن أصل

عرض ابن يعيش هذه المسألة، قائلًا: "**حكى الكسائي عن العرب:** (كسايان)، و(ردايان) بالياء"[29].

قبل عرض هذه المسألة نوضِّح ما المقصود بالاسم الممدود؟

يُعَرَّف الاسم الممدود بأنه: الاسم الذي خُتِم بهمزة، وقد وقعت قبلها ألف زائدة؛ وذلك نحو: (كِسَاء)، و(رِدَاء)، و(حَمْرَاء)[30] .

وقد أشار الزمخشري (ت538هـ) إلى أنواع الهمزة الواقعة آخر الاسم الممدود، حيث قال: "أصلية كـ(قُرَّاء) و(وُضَّاء)، ومنقلبة عن حرف أصل كـ(رِدَاء) و(كِسَاء)، وزائدة في حكم الأصلية كـ(عِلْباء) و(حِرْباء)، ومنقلبة عن ألف تأنيث كـ(حَمْرَاء) و(صَحْرَاء)"[31].

---

(29) شرح المفصل لابن يعيش (203/3).

(30) ينظر: البديع في علم العربية تأليف: مجد الدين ابن الأثير (ت606هـ)، تحقيق: د. صالح حسين العايد، (69/2)، ط1، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1421هـ، وشرح المفصل لابن يعيش (201/3).

(31) المفصل للزمخشري صـــ230.

فالاسم الممدود تلحقه همزة في آخر بنيته اللفظية، وهذه الهمزة إما أن تكون أصلية، وإما أن تكون منقلبة عن أصل، وإما أن تكون زائد في حكم الهمزة الأصلية، وإما أن تكون منقلبة عن ألف تأنيث.

أما ما سنتناوله في هذه المسألة فهو الاسم الممدود الذي وقعت في آخره همزة منقلبة عن أصل، نحو: (كِسَاء)، و(رِدَاء)، وقد وضَّح ابن عصفور (ت669هـ) أصل (كِسَاء)، و(رِدَاء)، بقوله: "الأصل (كِساو) و(رِداي)، تحركت الواو والياء وقبلهما فتحة،... فقُلبتا ألفًا، فاجتمع ساكنان: الألف المبدلة من (الياء) أو (الواو) مع الألف الزائدة فقُلبت همزة"[32].

وعند تثنية الاسم الممدود الذي وقعت في آخره همزة منقلبة عن أصل فإنه يجوز فيه وجهان، هما[33]:

الوجه الأول: بقاء الهمزة، فتقول في تثنية (كِسَاء): (كِسَاءَان)، وفي تثنية (رِدَاء): (رِدَاءَان).

الوجه الثاني: قلبها واوًا، فتقول: (كِسَاوَان)، و(رِدَاوَان) على الترتيب.

وقد وضَّح المبرد (ت285هـ) هذا الحكم، قائلًا: "إن كان ممدودًا منصرفًا وهمزته بدل من ياء أو واو، فكذلك تقول: رِدَاءَان، وكِسَاءَان، وغِطَاءَان، والقلب إلى الواو فى هذا يجوز، وليس بجيِّد"[34].

(32) الممتع الكبير في التصريف، تأليف: ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، صـــ217، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1996م.

(33) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (203/3)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (143/1- 144)، وشرح ابن الناظم لبدر الدين ابن مالك صـــــ544.

(34) المقتضب، تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (39/3)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط2، 1399هـ/1979م، القاهرة، 1415هـ/1994م.

وأشار أبو بكر بن السراج (ت316هـ) إلى أجود الوجهين، قائلًا: "تقول في كِسَاء: كِسَاءَان وهو الأجود"[35]؛ وبذلك فإن ابن السراج يفاضل بين الوجهين ويُرَجِّح عدم قلب الألف إلى واو، فالوجه الأجود عنده في تثنية (كِسَاء): (كِسَاءَان) دون قلب.

كما أشار ابن الصائغ (ت720هـ) أيضًا إلى أفصح الوجهين بقوله: "تثنية (سَمَاء) و (كِسَاء): سَمَاءَان، وكِسَاءَان، وقد ورد إبدالهما واوًا، والأول أفصح"[36].

وذكر الإمام جلال الدين السيوطي (ت911هـ) أن جواز الوجهين هو رأي جمهور النحاة، حيث قال: "إن كانت مبدلة من أصل [يقصد همزة الاسم الممدود]، نحو: (كِسَاء)، و(رِدَاء) جاز فيها الوجهان، والتصحيح أولى، نحو: (كِسَاءَان) و(كِسَاوَان)، هذا مذهب الجمهور"[37].

ويبدو أنه إذا ثُنِّي الاسم الممدود الذي آخره همزة منقلبة عن أصل، فإنه يجوز فيه بقاء الهمزة، وهذا الحكم هو الأجود والأفصح، ونصَّ على ذلك كثير من النحاة، ويجوز فيه أيضًا قلبها واوًا، لكن هذا الحكم ليس جيِّدًا كما أشار أبو العباس المبرد.

وقيل في تثنية (كِسَاء) و(رِدَاء): (كِسَايَان)، و(رِدَايَان) بقلب الهمزة ياءً، **حكاه الكسائي عن العرب**[38]، ففي هذا الوجه قُلِبت الهمزةُ ياءً، وهذا ما استشهد به الكسائي فيما حكاه عن العرب، ويبدو أن الكسائي قد خالف النحاة بقياسه على هذه اللغة.

(35) الأصول في النحو، تأليف: أبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، (418/2)، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1417هـ/1996م.

(36) اللمحة في شرح الملحة، تأليف: محمد بن الحسن الصايغ (ت720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، (192/1)، ط1، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1424هـ/2004م.

(37) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: الإمام جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، (148/1)، دار البحوث العلمية، الكويت، 1400هـ/1980م.

(38) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (228/1)، و(141/4- 142)، وشرح المفصل لابن يعيش (203/3)، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (127/1)، والمقاصد الشافية للشاطبي (450/6).

وذكر أبو علي القالي (ت356هـ) الحجة التي استند إليها أصحاب هذا المذهب، حيث قال: "الحجة لهم فى ذلك أن العرب تبدل من الهمزة ياءً؛ فيقولون: (قرأت) و(قريت)، وفى (خَبَّأت) (خَبَّيت)"[39].

ويبدو أن الأمر أيضًا [قلب الهمزة ياءً] مرتبط باللهجات العربية، فقد أشار نحاة العربية إلى أن (قلب الهمزة ياءً) في [كِسايان/ رِدايان] لغة بعض بني فزارة، **وقد حكاها أبو زيد**[40].

وبهذه الحكاية الواردة عن العرب يكون هناك ثلاث لغات في (كِساء) و(رِداء) هذه اللغات الثلاث هي[41]:

1) بقاء الهمزة؛ فيقال في (كِساء): (كساءان)، وفي (رِداء): (رداءان).
2) قلب الهمزة واوًا؛ فيقال في (كِساء): (كساوان)، وفي (رِداء): (رداوان).
3) قلب الهمزة ياءً؛ فيقال في (كِساء): (كسايان)، وفي (رِداء): (ردايان).

فقد أرجع علماء العربية هذه الحكاية إلى لغات العرب ولهجاتهم؛ وبذلك فإن قولهم: كِساوان/ رِداوان (بالواو) لغة بعض العرب، وقولهم: كِسايان/ رِدايان (بالياء) لغة بعض القبائل الأخرى، وقولهم: كِساءان/ رِداءان (ببقاء الهمزة = بدون قلب أو إبدال) لغة بعض القبائل العربية الأخرى؛ مما يوضِّح أن الأمر مرتبط بالحكاية عن الأعراب ولهجاتهم.

وقد وَصَفَ بعض النحاة اللغة الثالثة الواردة عن العرب [بقلب الهمزة ياءً] = (كسايان)، و(ردايان) بالشذوذ[42].

---

(39) المقصور والممدود، تأليف: أبي علي القالي (ت356هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، صـــ309، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1419هـ/1999م.

(40) ينظر: الممتع في التصريف لابن عصفور صـــــ252، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (127/1)، والمساعد لابن عقيل (61/1)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (382/1).

(41) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (141/4– 142)، والمخصص لابن سيده (430/4)، وشرح المفصل لابن يعيش (203/3).

(42) ينظر: شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري (509/2).

وأجاز أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) القياس عليها، قائلًا: "يُقَاس عليه؛ لأنها لغة لقبيلة من العرب"[43]، كما أجاز ابن عقيل (ت769هـ) أيضًا القياس عليها؛ فقال: "الحق أنه يُقَاس عليه؛ لأنها لغة فزارة"[44].

ويبدو أن اختلاف النحاة في هذه المسألة وغيرها من مسائل العربية يرجع إلى تعدد لهجات القبائل العربية، واختلافهم في استعمال المستويات اللغوية[45].

وبعد عرض هذه المسألة ودراستها يتضح أن الاسم الممدود المختوم بهمزة منقلبة عن أصل عند تثنيته، يجوز فيه وجهان: الأول: بقاء الهمزة، الثاني: قلب الهمزة واوًا، **وهناك لغة ثالثة ذكرت في الحكاية الواردة عن العرب** (وهي لغة بعض بني فزارة) تُجِيز قلب الهمزة ياءً، فعلى بقاء الهمزة يُقال: (كساءان)، و(رداءان)، وعلى قلبها واوًا يُقال: (كساوان)، و(رداوان)، وعلى لغة بعض بني فزارة يُقال: (كسايان)، و(ردايان)، إلا أن بعض النحاة وصف اللغة الثالثة [قلب الهمزة ياءً] بالشذوذ، وقاس عليها الكسائي، وقد أشار بعض النحاة إلى جواز القياس عليها؛ لأنها لغة قبيلة عربية.

وخلاصة القول: إن الأجود والأحسن في تثنية الاسم الممدود المختوم بهمزة منقلبة عن أصل هو بقاء الهمزة، وهذا الرأي عليه أكثر النحاة.

أما الحكاية الواردة عن العرب فكانت سببًا في وضع قاعدة صرفية، وهي جواز قلب الهمزة ياءً عند تثنية الاسم الممدود المختوم بهمزة منقلبة عن أصل؛ لأن هذه الحكاية واردة عن العرب الفصحاء.

المبحث الثاني: ظاهرة الجمع

(43) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف: أبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، (28/2)، ط1، دار كنوز إشبيليا، الرياض، المملكة العربية السعودية،1434هـ/2013م.

(44) المساعد لابن عقيل (61/1).

(45) ينظر: اختلاف اللهجات العربية ثروة لغوية، د. إبراهيم سند إبراهيم أحمد، صـــــ63- 64، مجلة الوعي الإسلامي، ، العدد (647)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، 1440هـ/2019م.

ينقسم الجمع إلى نوعين، هما[46]:

1) **الجمع السالم:** وهو ما سَلِم فيه المفرد من التغيير عند جمعه، وينقسم إلى قسمين، هما: جمع المذكر السالم: وهو المنتهي بـ(واو ونون) في حالة الرفع، أو بـ(ياء ونون) في حالتي النصب والجر، وجمع المؤنث السالم: وهو الذي زيد فيه (ألف وتاء) على مفرده في جميع الحالات الإعرابية.

2) **جمع التكسير:** وهو ما تَغَيَّر فيه صيغة المفرد عند جمعه، سواء أكان هذا التغيير بالحذف أم بالزيادة، وينقسم هذا الجمع إلى قسمين، هما: جمع القلة: هو الذي يدل على ثلاثة إلى عشر، وله أربعة أوزان، هي: (أَفْعُل)، و(أَفْعَال)، و(أَفْعِلَة)، و(فِعْلَة)، جمع الكثرة: وهو الذي يدل على أكثر من عشرة، وأوزانه ثلاثة وعشرون وزنًا.

أولًا: بناء (فُعُل) في جمع الصفات

عرض ابن يعيش هذه المسألة، قائلًا: "رَجُلٌ جُنُبٌ، أي: ذو جَنَابَةٍ، وفيه لغتان: **قوم من العرب يجمعونه؛ فيقولون: (أَجْنَابٌ)، و(جُنُبَانٌ) حكاه الأخفش**، وقوم يفردونه في جميع الأحوال؛ فيقولون: (رَجُلٌ جُنُبٌ)، و(رَجُلَان جُنُبٌ)، و(رِجَالٌ جُنُبٌ)"[47].

وقد ذكر أبو سعيد السيرافي (ت368هـ) أن الصفة عند جمعها تُجْمَع جمع سلامة، فإذا جُمِعت جمع تكسير فإن هذا ضعيف[48]، وأشار إلى ذلك ابن الأثير (ت606هـ)، قائلًا: "تكسير الصفة ليس بالقوي في القياس؛ لأن لها نظرًا إلى الفعل"[49].

(46) ينظر: الأبنية الصرفية والإبداع مقاربة لسانية في ضوء المعالجة العصبية للغة، د. إبراهيم سند إبراهيم أحمد، ص_____1221، مجلة كلية الآداب، جامعة الفيوم، المجلد (15)، العدد الأول، يناير 2023م.

(47) شرح المفصل لابن يعيش (254/3).

(48) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (370/4).

(49) البديع في علم العربية لابن الأثير (126/2).

وقد وضَّح ابن يعيش (ت643هـ) سبب ضعف تكسير الصفة بقوله: "إنما ضَعُف تكسيرها؛ لأنها تجري مجرى الفعل؛ وذلك أنك إذا قلت: (زَيْدٌ ضَارِبٌ)، فمعناه: يَضْرِبُ، أو ضَرَبَ، إذا أردت الماضي، وإذا قلت: (مَضْرُوبٌ)؛ فمعناه: يُضْرَبُ، أو ضُرِبَ؛ لأن الصفة في افتقارها إلى تقدم الموصوف كالفعل في افتقاره إلى الفاعل، والصفة مشتقة من المصدر، كما أن الفعل كذلك، فلما قاربت الصفة الفعل هذه المقاربة جرت مجراه، فكان القياس ألَّا تُجْمَع كما أن الأفعال لا تُجْمَع"[50]، ثم يُوضِّح ابن يعيش (ت643هـ) جمع السلامة بقوله: "فأما جمع السلامة، فإنه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل إذا قلت: (يَقُومُونَ)، و(يَضْرِبُونَ)، فأشبه قولُك: (قَائِمون): (يَقُومون)"[51].

ويبدو أن الصفة تُقَارب الفعل فتجري مجراه، ويبدو أيضًا أن الأفعال لا تُكَسَّر فكذلك الصفة يَضْعُف تكسيرها، والقياس عدم تكسير الصفة، ويبدو كذلك أن القياس في جمع الصفة أن تُجْمَع جمع سلامة، أما إن جُمِعَت جمع تكسير فإن هذا ضعيف؛ لأن الصفة تجري مجرى الفعل على النحو الذي وضَّحه ابن يعيش.

وهناك أبنية للثلاثي من الصفات، منها: (فَعْل)، و(فِعْل)، و(فُعْل)، و(فَعَل)، و(فَعِل)، و(فَعُل)، و(فُعُل)[52]، وما سنتناوله في هذه المسألة من أبنية الثلاثي من الصفات هي صيغة (فُعُل) جمعًا بضم الفاء والعين.

وقد ذكر ابن عصفور (ت669هـ) ما حُفِظ من هذا البناء، قائلًا: "لم يُحْفَظ منه إلا رَجُلٌ جُنُبٌ، ورَجُلٌ شُلُلٌ، وهو السريع في حاجته"[53].

ويبدو أن هذا البناء لم يُحْفَظ منه إلا القليل، فلم يستدل نحاة العربية على صيغة (فُعُل) جمعًا إلا بمثالين فقط، هما: (جُنُب)، و(شُلُل)، لكن بمراجعة كتب التراث

(50) شرح المفصل لابن يعيش (250/3).

(51) شرح المفصل لابن يعيش (250/3).

(52) ينظر: الأصول لابن السراج (13/3- 15)، والبديع لابن الأثير (126/2- 129)، وشرح المفصل لابن يعيش (249/3- 254)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (524/2- 528).

(53) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (527/2).

المعجمي يتَّضح أنها تحوي العديد من الأمثلة اللغوية على صيغة (فُعُل) جمعًا؛ وذلك نحو: (سُرُح)[54]، و(طُلُق)[55]، و(غُلُقٌ)[56].

وقد أشار سيبويه (ت180هـ) إلى قلَّة هذا البناء الصرفي في الصفات [في حالة الجمع]؛ وذلك في قوله: "أما (الفُعُل) فهو في الصفات قليل، وهو قولك: جُنُب"[57]، كما أشار أيضًا ابن السراج (ت316هـ) إلى المعنى نفسه، قائلًا: "وهو في الصفات قليل؛ وذلك قولك: جُنُب"[58].

وفي (جُنُب) مذهبان **حكاهما الأخفش عن العرب**، هما[59]:

المذهب الأول: بعض العرب يجمعونه؛ فيقولون في جمعه: (أَجْنَابٌ)، و(جُنُبون).

المذهب الثاني: بعضهم يفردونه في كل الأحوال؛ فيقولون: (رَجُلٌ جُنُبٌ)، وفي المثنى: (رَجُلان جُنُبٌ)، وفي الجمع: (رِجَال جُنُبٌ).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ۚ﴾ [سورة المائدة من الآية: 6]، فقد وحَّدوه؛ لأنهم جعلوه مصدرًا[60]، وبهذا يتضح أن اللغة الأفصح والأكثر تداولًا في الاستعمال العربي هي ما جاءت به لغة القرآن الكريم.

---

(54) ناقة سُرُحٌ، أي: مُنْسرِحة في سيرها سريعة، ينظر: تهذيب اللغة، تأليف: أبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، (175/4) مادة (ح س ر)، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2001م.

(55) أي: بلا قيد، ينظر: المخصص لابن سيده (214/2).

(56) مُغْلَق، ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (1538/4) (مادة غلق)، ط1، القاهرة، مصر، 1376هـ/1956م، ط2، بيروت، لبنان، 1399هـ/1979م، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

(57) كتاب سيبويه، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (629/3)، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، السعودية، 1402هـ/ 1982م.

(58) الأصول في النحو لابن السراج (14/3).

(59) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج (14/3)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (371/4– 372)، وشرح المفصل لابن يعيش (254/3).

(60) شرح المفصل لابن يعيش (254/3).

وقد أشار أبو سعيد السيرافي (ت368هـ) إلى أجود اللغتين، قائلًا: "قال الأخفش في (جُنُب) لغتان، منهم من يقول: (جُنُب) للواحد والجمع، وهذا أجود"[61]؛ فصيغة (فُعُل) هي الأجود في الاستعمال اللغوي؛ مما يدل على شيوعها في استعمالات عدد من القبائل العربية[62].

وقد ذكر ابن عصفور (ت669هـ) أفصحهما بقوله: "أما جُنُب ففيه لغتان، أفصحهما أن يكون مفردًا في كل حال"[63]، كما ذكر ابن عقيل (ت769هـ) هذا الرأي، قائلًا: "في جُنُب لغتان، أفصحهما الإفراد مطلقًا"[64]، وذكره أيضًا ناظر الجيش (ت778هـ)، قائلًا: "جُنُبًا فيه لغتان، أفصحهما الإفراد على كل حال"[65].

أما (شُلُلٌ) فقد ذكر حكم الجمع ابن الأثير (ت606هـ) بقوله: "قالوا: شُلُل وشُلُلُون وهو الخفيف في الحاجة، ولم يتعدوا بشُلُل جمع الصحة"[66]، كما ذكر ذلك أيضًا ابن عصفور (ت669هـ)، قائلًا: "أما شُلُل فلم يُتَجاوز فيه جمعه بالواو والنون، ولم يجيء منه بالتاء شيء"[67].

وخلاصة القول في هذه المسألة: أنه يَضْعُف جمع الصفة جمع تكسير، والقياس أن تجمع جمع سلامة، أما بناء (فُعُل) -[وهو البناء المراد في هذه المسألة]- فلم يرد منه إلا القليل؛ وذلك نحو: (جُنُب)، و(شُلُل)، وهو قليل أيضًا في الصفات.

(61) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (4/371- 372).

(62) ينظر: ظاهرة نصب الجزأين مع (إن وأخواتها) في ضوء الاستعمال اللهجي، د. إبراهيم سند إبراهيم أحمد، ص1236، مجلة الزهراء، العدد الثاني والثلاثون، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات القاهرة جامعة الأزهر الشريف، أكتوبر، 2021م.

(63) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/527).

(64) المساعد لابن عقيل (3/405- 406).

(65) تمهيد القواعد لناظر الجيش (9/4769).

(66) البديع لابن الأثير (2/129).

(67) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/527).

وأما الحكاية التي رواها الأخفش في هذه المسألة عن العرب الفصحاء، فتُبَيِّن أنه يجوز جمع (جُنُبٌ) على (أَجْنَابٌ)، و(جُنُبُون)، ويجوز أن تبقى على الإفراد في جميع الأحوال، والإفراد هو الأجود والأفصح.

ثانيًا: حكم فتح ثاني المؤنث غير المختوم بالتاء عند جمعه

عرض ابن يعيش هذه المسألة، قائلًا: "أما (عِيَراتٌ) فهو جمع (عِيرٍ)، وهي الإبل تحمل الطعام، وسيبويه ذكره: (عَيَرات) مفتوح الفاء، ثم فتح الثاني في الجمع على لغة هذيل...، **وحكى ذلك عن العرب**"[68].

وَضَّح سيبويه (ت180هـ) حكم الجمع في هذه المسألة، قائلًا: "قد يجمعون المؤنث الذي ليست فيه هاء التأنيث بالتاء كما يجمعون ما فيه الهاء؛ لأنه مؤنث مثله؛ وذلك قولهم: عُرُساتٌ وأَرَضاتٌ، وعِيرٌ وعِيَرَاتٌ"[69].

كما وضَّحَه الزمخشري (ت538هـ) أيضًا بقوله: "حكم المؤنث مما لا تاء فيه كالذي فيه التاء، وقالوا: أَرَضات وأَهَلَات في جمع أَهْل وأَرْض"[70].

ويبدو أنه عند جمع المؤنث بالألف والتاء فإنه يستوي المؤنث المختوم بتاء التأنيث وغير المختوم بها في فتح ثانيه؛ وذلك نحو: (دَعْد)، تقول في الجمع: (دَعَدات)، كما تقول (تَمَرات)، في جمع (تمرة)[71].

وأما (**عِيَرات**) [وهذا ما نحن بصدد الحديث عنه في هذه المسألة]، فتكون بكسرة ففتحة، **وهذا قول جميع العرب**[72]، وقال أكثرهم: إن المفرد (عِيْر)، بكسرة أصلية[73]،

---

(68) شرح المفصل لابن يعيش (263/3- 264).

(69) كتاب سيبويه (600/3).

(70) المفصل للزمخشري صـــــ238.

(71) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (147/4)، وشرح المفصل لابن يعيش (262/3).

(72) قال المرادي: "قول جميع العرب (عِيَرات) بكسر العين وفتح الياء"، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (1374/5).

(73) ينظر: شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري (518/2).

وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش (ت643هـ) بقوله: "أما (عِيَرات) فهو جمع (عِير)، وهي الإبل تحمل الطعام"[74].

وصَحَّحَ أبو حيان الأندلسي (ت745) ذلك، قائلًا: "الصحيح أن (عِيَرَات) بكسر العين جمع (عِيْر)، والعِيْر مؤنث، وأصل (العِيْر): الإبل التي يُحْمَل عليها الأحمال، وقيل: قافلة الحمير ثم كَثُر؛ فقيل لكل قافلة"[75].

ويتَّضح من ذلك أن (عِيَرَات) تكون بكسر العين وفتح الياء، وهذا رأي جميع العرب، ويتَّضح أيضًا أن المفرد (عِيْر)، وأن الكسرة أصلية، وهذا قول أكثرهم.

وقد ذكر ابن يعيش (ت643هـ) **حكاية سيبويه عن العرب**، قائلًا: "سيبويه ذكره: (عَيَرَات) مفتوح الفاء، ثم فتح الثاني في الجمع على لغة هذيل...، وحكى ذلك عن العرب"[76].

ولكن بالرجوع إلى كتاب سيبويه[77] وجدت (عِيَرَات) [بكسر العين وليس بفتحها] كما ذكر ابن يعيش، وربَّما يكون السبب في هذا هو ظاهرة (التصحيف والتحريف)، ويؤيد هذا الرأي ما أشار إليه أبو سعيد السيرافي (ت368هـ) تعليلًا على ما نُقِل عن سيبويه، قائلًا: "رأيت النُّسخ والروايات في كتاب سيبويه: (عَيْر وعَيرَات) بفتح العين، وهو عندي غلط في النقل"[78].

وذكر سيبويه أن فتح الياء في (عِيَرَات) لغة هذيل، حيث قال: "حرَّكوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هذيل"[79]، وقبيلة هذيل من القبائل العربية الفصيحة التي يُعْتَدُّ بعربيتها وفصاحتها؛ ولذلك اعتمد اللغويون (الصرفيون والنحويون) على منطوق هذه

(74) شرح المفصل لابن يعيش (263/3).

(75) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، (592/2)، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ/1998م.

(76) شرح المفصل لابن يعيش (263/3- 264).

(77) ينظر: الكتاب لسيبويه (600/3).

(78) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (332/4).

(79) الكتاب لسيبويه (600/3).

القبيلة وغيرها من القبائل العربية الفصيحة في جمع اللغة، وتقعيد قواعدها الصرفية والنحوية[80].

ومما جاء في لغة الشعر على هذا الاستعمال اللغوي قول الكُمَيْت بن زيد [من بحر الخفيف][81]:

عِيَراتُ الفِعَالِ والسُّؤْدَدِ الْعِدْ دِ إِلَيْهِمْ مَحْطوطةُ الأَعْكامِ

الشاهد قوله (**عِيَراتُ**)، حيث إنه حرَّك ثاني (عِيَراتُ) بالفتح عند جمعه، وهو مؤنث غير مختوم بالتاء، وهذا على لغة هذيل[82].

ووصف ابن مالك (ت672هـ) فتح الياء في (عِيَرَات) بالشذوذ، حيث قال: "واتُّفِق على عِيَرَات شذوذًا"[83].

ووضَّح أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) القول السابق لابن مالك، قائلًا: "وقوله: واتُّفِق على عِيَرات شذوذًا (عِيَرات) جمع عِيْر، وهو شاذ عن القياس من جهة أنه إذا جُمِع بالألف والتاء فقياسه أن تبقى الياء ساكنة"[84]، وقد أشار إلى ذلك ابن عقيل (ت769هـ) بقوله: "الشذوذ فيها –[يقصد عِيَرات]– من جهة العين، والقياس تسكينها"[85].

---

(80) ينظر: ظاهرة نصب الجزأين مع (إنَّ وأخواتها) في ضوء الاستعمال اللهجي، د. إبراهيم سند إبراهيم أحمد، صـــــ1242.

(81) ليس في ديوانه، وورد بلفظ: (والْحَسَبِ الذي عُود إليهم مَعْدُودة)، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (332/4)، وبلفظ: (والحَسَبِ العَوْدِ إليهم مَحْطُوطة)، ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي (481/6).
اللغة: (الفعال)، أي: الكرم، و(السؤدد)، أي: السيادة، و(العِد)، أي: القديم، و(الأعكام)، أي: الأحمال، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (262/3).

(82) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (261/3– 262)، والمقاصد الشافية للشاطبي (481/6).

(83) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تأليف: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، صـــــ19، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1387هـ/1967م.

(84) التذييل والتكميل لأبي حيان (58/2).

(85) المساعد لابن عقيل (69/1).

ووصف ابن الوردي (ت749هـ) فتح الياء بالندور، حيث قال: "وغير ما ذُكِر إما نادر كعِيَرة وعِيَرات، بالفتح وحقَّه الإسكان"[86].

ويبدو أن هذا الاستعمال جائز عند العرب، إلا أنه شاذ في القياس[87]، وقد أشار الشاطبي (ت790هـ) إلى علَّة شذوذه، قائلًا: "إنما شذَّ من جهة تحريك عينه، وهي حرف علة؛ إذ كان السكون فيها أخف فالتزموه، وخرجوا بهذه اللفظة عن ذلك الأصل، وأما هذيل فهم فيه على أصولهم"[88].

وبذلك يتَّضح أن نحاة العربية قد اتفقوا على أن (عِيَرَات) بكسر العين وفتح الياء استعمال شاذ، أي: مخالف للأحكام الصرفية؛ إذ الأصل أن تكون بسكون الياء، وهو ما يتَّفق مع نظام الصوائت (الحركات) في بنية الكلمة العربية.

وبعد عرض هذه المسألة ودراستها يتضح أن المؤنث قد يكون مختومًا بالتاء، وقد يكون غيرَ مختومٍ بها، فإن لم يكن مختومًا بها فعند جمعه يكون حكمه كحكم المختوم بالتاء.

أما (عِيَرات) فقد اتَّفق جميع العرب على كسر الأول وفتح الثاني –[كسر العين وفتح الياء]– وذهب أكثرُهُم إلى أن المفرد (عِيْر) والكسرة أصلية.

وأما الحكاية المنسوبة لسيبويه في هذه المسألة فعند رجوعي إلى كتاب سيبويه وجدت (عِيَرات) بكسر الأول –[العين]– وذلك على خلاف ما ذكره ابن يعيش، فقد ذكر (عَيَرات) بفتح العين، وعلَّق السيرافي على هذا بأنه غلط في النقل، فربَّما يكون نقلها ابن يعيش عن طريق السهو.

وأما فتح الثاني –[الياء]– فقيل: إن هذا القول عند جميع العرب، وأشار سيبويه إلى أنها لغة خاصة بقبيلة هذيل، وقد وصفها النحاة بالشذوذ والندرة "وربَّما يرجع السبب في وصف هذا الاستعمال بـ(الشذوذ أو الندرة أو القلة)... أو غير ذلك من المصطلحات الأخرى إلى خروجه على مقتضى القياس الصرفي؛ إذ الأصل إسكان

(86) تحرير الخصاصة لابن الوردي (686/2).

(87) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي (480/6– 481).

(88) المصدر السابق (481/6).

الياء (عِيْرَات)، فلما جاء الاستعمال على خلاف الأصل وَسَمُوه بـ(الشذوذ) و(الندرة) مع التأكيد على فصاحته"[89]؛ لأن هذه الحكاية تحدَّث بها قوم من العرب، وهذا يدل على جواز الجمع بفتح الياء؛ لأنه مسموع عن فصحاء العرب.

ثالثًا: جمع الاسم المعتل اللام بالواو على (فُعُول)

عرض ابن يعيش هذه الحكاية بقوله: "**حكى** سيبويه عن بعض العرب أنه قال: (إنكم لَتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة)، يريد جمع (نَحْو)، أي: جهات"[90].

الاسم الذي جُمِع على (فُعُول) وكانت لامه واوًا فإنه يجتمع في آخره واوان، تُدغم الواو الأولى في الثانية؛ فتصير واوًا ثقيلة، فلما رأوا أن الجمع ثقل باجتماع واوين، قلبوا الواو ياءً، يقولون في جمع (عَصَا) (عُصِيٌّ)، والأصل: (عُصُوٌّ)، وفي جمع (دَلْو) (دُلِيٌّ)، والأصل: (دُلُوٌّ)[91]، فعند الجمع تقلب الواو ياءً، كما تقلب الضمة التي قبلها إلى كسرة.

وقد وضَّح أبو علي الفارسي (ت377هـ) لزوم القلب في مثل هذا الجمع، قائلًا: "اللام إذا كانت واوًا لزمها القلب على الاطراد إلى الياء، ثم قُلِبت واو (فُعُول) إلى الياء لإدغامها في الياء"[92]، وقد ذكر هذا ابن يعيش (ت643هـ) بقوله: "اعلم أن كل جمع كان على (فُعُول)، فإن الواو تقلب ياءً تخفيفًا"[93]، وزاد ابن عقيل (ت769هـ) الأمر

(89) ظاهرة نصب الجزأين مع (إن وأخواتها) في ضوء الاستعمال اللهجي، د. إبراهيم سند إبراهيم أحمد صـــــ1194- 1195 بتصرف.

(90) شرح المفصل لابن يعيش (3/267- 268).

(91) ينظر: شرح التصريف، تأليف: عمر بن ثابت الثمانيني (ت442هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، صـــــ487، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1419هـ/1999م، والبديع في علم العربية لابن الأثير (2/592- 593).

(92) الحجة للقراء السبعة، تصنيف: أبي علي الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، (5/192)، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، 1413هـ/1993م.

(93) شرح المفصل لابن يعيش (5/496).

وضوحًا بقوله: "القلب في هذه –[يقصد عُصِيٌّ]– ونحوها هو القياس المطرد، والتصحيح شاذ"[94].

وقلب الواو ياءً يقتصر على الجمع، أما المفرد المختوم بالواو، فلا يجوز فيه القلب، نحو: (عَدُوٍّ)، والأصل: (عَدُوو)، فإن قُلِب في المفرد فهو شاذٌّ، نحو: (مرضِيٍّ)، من الرضوان[95].

ويبدو من ذلك أن الاسم الذي جُمِع على (فُعُول) –[وهو ما نحن بصدد الحديث عنه في هذه المسألة]– وكانت لامه واوًا، فإنه لابد من قلب الواو ياءً للتخفيف.

وقد ذكر ذلك ابن عصفور (ت669هـ) بقوله: "...(فُعُول) جمعًا فإنه يلزم قلب الواو الثانية ياءً، ثم تُقلَب الواو الأولى ياءً لإدغامها في الياء، ثم تُقلَب الضمةُ كسرةً لتصحَّ الياء؛ وذلك: عُصِيٌّ ودُلِيٌّ"[96]، كما أشار إلى حركة الفاء، قائلًا: "من العرب من يكسر حركة الفاء إتباعًا لحركة العين؛ فيقول: عِصِيٌّ، وضمُّها أفصح وأكثر"[97].

وأشار إلى ذلك ابن عقيل (ت769هـ) بقوله: "الأكثر في فاء (عِصِيٌّ) ونحوه الضم، وهو الأصل والأفصح، ومن العرب من يكسر الفاء إتْباعًا لحركة العين، هذا في الجمع"[98].

وقد جاءت بعض الألفاظ[99] من هذا الجمع على أصلها غير مقلوبة[100]، نحو **ما حكاه سيبويه عن بعض العرب** من قولهم: (إنكم لَتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة)؛ فقالوا في

(94) المساعد لابن عقيل (136/4).

(95) ينظر: البديع في علم العربية لابن الأثير (592/2)، والمساعد لابن عقيل (136/4)، والمقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، (154/9).

(96) الممتع لابن عصفور صـــــ350.

(97) المصدر السابق صـــــ350.

(98) المساعد لابن عقيل (136/4).

(99) كما في قولهم: (نُحُوٍّ)، جمع (نَحْو)، أي: السحاب، ينظر: شرح التصريف للثمانيني صـــــ488.

(100) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (267/3).

جمع (نَحْو) (نُحُوٌّ) من غير قلب[101]، وحُكِي في هذا الجمع (بُهُوٌّ) في جمع (بَهْوٌ)، أي: الصدر[102]، كما حُكِي (أُبُوٌّ) في جمع (أَبٌ) و(أُخُوٌّ) جمع (أَخٌ) و(بُنُوٌّ) جمع (ابْن)[103]، ومنه قول القناني [من بحر الطويل][104]:

أَبَى الذَّمَّ أَخْلَاقُ الكِسَائيِّ وانْتَهَى بِهِ المَجْدُ أَخْلَاقَ **الأُبُوِّ** السَّوَابِقِ

الشاهد قوله (**الأُبُوِّ**)، حيث إنه قد جاء جمع (أب) على (أُبُوٌّ)، وهذا شاذ[105].

وقد وصف بعض النحاة هذا الجمع بأنه قليل[106]، بل إن بعضهم قد وصفه بالشذوذ[107]، وهذا لا يعني عدم فصاحة هذا الاستعمال، بل رُبَّما يعني ذلك قلَّة

(101) ينظر: الكتاب لسيبويه (384/4)، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (192/5)، وشرح التصريف للثمانيني صـــــ488، وشرح المفصل لابن يعيش (267/3- 268)، والممتع لابن عصفور صـــــ350، والمقاصد الشافية للشاطبي (357/9)، ولسان العرب، تأليف: أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت711هـ)، (310/15)، ط3، دار صادر، بيروت، لبنان، 1414هـ.

(102) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تأليف: نشوان بن سعيد الحميري (ت573هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ود. يوسف محمد عبد الله، (62/1)، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1420هـ/1999م.

(103) ينظر: شمس العلوم للحميري (62/1)، وشرح المفصل لابن يعيش (268/3).

(104) جاء البيت عن اللحياني، ينظر: لسان العرب لابن منظور (7/14)، وورد بلفظ: (أخلاق الكسائي وانتمي من المجد)، ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: أحمد ماجي القيسي وآخرون، صـــــ189، ط1، مطبعة العاني، بغداد، العراق، 1381هـ/1962م، وبلفظ: (وانتحى به المجد)، ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (175/1)، ط2، دار سزكين، استامبول، تركيا، 1406هـ/1986م، وبلفظ: (وانتَمى لَهُ الذِّرْوَةَ العُلْيَا)، ينظر: المحكم والمحيط لابن سيده (563/10).

(105) ينظر: شرح التصريف للثمانيني صـــــ489، وشرح المفصل لابن يعيش (268/3).

(106) ينظر: الكتاب لسيبويه (384/4)، والأصول في النحو لابن السراج (256/3)، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (192/5).

(107) ينظر: المخصص لابن سيده (367/1)، والممتع لابن عصفور صـــــ350، والمقاصد الشافية للشاطبي (154/9)، وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهري (722/2)، وقد وردت هذه الحكاية بلفظ: (إنك لتنظر)، ينظر: المفصل للزمخشري صـــــ540، والبديع لابن الأثير (593/2)، وبلفظ: (لتنظرون في نُجُوٍّ)، ينظر: شمس العلوم للحميري (62/1).

الشواهد على هذا المثال الصرفي، أو قلَّة استعماله في البيئة العربية مع التأكيد على فصاحته وتداوله في الاستعمال[108].

وقد علَّل الثمانيني (ت442هـ) عدم القلب، قائلًا: "صحَّحوها لينبِّهوا على الأصل الذي انتقلوا منه"[109].

ويبدو أن الألفاظ التي جاءت جمعًا على (فُعُول) وبقيت على أصلها دون قلب، قد وصفها النحاة بالقلة والشذوذ.

وخلاصة القول: إنه عند جمع الاسم على (فُعُول) وكان هذا الاسم معتل اللام بالواو، فإنه قد ورد فيه الإعلال [قلب الواو ياءً] والتصحيح، لكن الإعلال هو الأكثر، أما المفرد فالتصحيح فيه أكثر من الإعلال[110].

وبعد عرض هذه المسألة ودراستها يتضح أن الاسم المعتل اللام بالواو إذا جُمِع على (فُعُول) فإن الواو تقلب ياءً للتخفيف، وهذا هو الأكثر استعمالًا، أما حركة الفاء فقد تضم وقد تكسر، وضمها هو الأفصح والأكثر.

وأما **ما حكاه سيبويه عن العرب** في هذه المسألة، فإنه يدل على جواز بقاء الاسم على أصله من غير قلب إذا كان معتل اللام بالواو، وجُمِع على (فُعُول)، إلا أن النحاة قد وصفوا هذا الجمع بالقلَّة والشذوذ.

المبحث الثالث: ظاهرة الإبدال

هذه الظاهرة من خصائص اللغة العربية، وتهتم بدراسة لهجات القبائل العربية، وتعتمد على التقارب الصوتي الذي يحدث بين الحرفين (الحرف المبدل، والحرف المبدل منه)، وتحدث نتيجة التغير في الأداء النطقي، وقد اهتم علماء اللغة القدماء بهذه الظاهرة، فقد لاحظوا أن اللفظين لهما معنى واحد مع اختلاف صوتي في الأداء

(108) ينظر: ظاهرة نصب الجزأين مع (إن وأخواتها) في ضوء الاستعمال اللهجي، د. إبراهيم سند إبراهيم أحمد، صـــ1182.

(109) شرح التصريف للثمانيني صـــ488.

(110) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (1615/6).

النطقي لهما؛ فبعض القبائل العربية تنطق اللفظ بصوت يختلف عما تنطقه بعض القبائل الأخرى، على الرغم من أن اللفظين يتفقان في المعنى وفي البنية الصرفية[111].

أولًا: إبدال التاء من الياء

عرض ابن يعيش هذه المسألة، قائلًا: "وقد أبدلوها من الياء في (كَيْتَ وكَيْتَ)، و(ذَيْتَ وذَيْتَ) وأصلهما: (كَيَّةَ)، و(ذَيَّة)، **وقد جاء ذلك عن العرب فيما حكاه أبو عبيدة**[112]، قالوا: (كان

من الأمر كَيَّة وكَيَّة، وذَيَّة وذَيَّة)"[113].

ذَكَر أبو البقاء العكبري (ت616هـ) حكم إبدال التاء من الياء، قائلًا: "هو قليل"[114]، ثم يعلل هذا الحكم الصرفي قائلًا: "لبُعْد مخرج الياء منها [أي: من التاء]، إلا أن بينهما مشابهة..."[115].

وتبدل التاء من الياء في نحو: (ثِنْتَان)، وأصلها: (ثِنْيَان)، فأبدلوا التاء من الياء، فصارت (ثِنْتَان)، وهذا بخلاف (اثنَتَان)؛ فالتاء فيه للتأنيث[116].

(111) ينظر: أثر الاختلافات اللهجية في نمو العربية وتطورها ظاهرة الإبدال أنموذجًا، د. إبراهيم سند إبراهيم أحمد، (المقدمة)، ط1، الدار العالمية، الإسكندرية، 1442هـ/2020م.

(112) هو معمر بن المثنى، وُلِد وتُوفي بالبصرة، كان عالمًا بالأيام والأنساب، ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (294/2-296)، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1384هـ/1965م، والأعلام للزركلي (272/7).

(113) شرح المفصل لابن يعيش (398/5).

(114) اللباب في علل البناء والإعراب، تأليف: أبي البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق: محمد عثمان، صـــ477، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 1430هـ/2009م.

(115) المصدر السابق صـــ477.

(116) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف، تأليف: أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل الشهير بصاحب حماة (ت732هـ)، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، (243/2)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، 1425هـ/2004م.

ومما أبدلت فيه التاء من الياء أيضًا قولهم: (كَيْت وذَيْت)[117]، بفتح التاءين معًا، أو كسرهما، أو ضمهما، والفتح هو الأكثر[118]، وقد يقع (كذا وكذا) موقعها[119]، والأصل: (كيَّة)، و(ذيَّة)[120].

وقد ذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ) أصل التاء في (كَيْت) بأنها للتأنيث، قائلًا: "التاء في الأصل هاء التأنيث، أطلقوها وخفَّفوا، واستقبحوا أن يقولوا: كيْه وكيْه يا هذا"[121].

وأشار الزمخشري (ت538هـ) إلى أصلهما، قائلًا: "كَيْت وذَيْت مخففتان من كيَّة وذيَّة، وكثير من العرب يستعملونهما على الأصل ولا تُستعملان إلا مكررتين"[122].

ووضَّح أبو موسى الأصفهاني (ت581هـ) الإبدال الذي حدث في (كيَّة)، حيث قال: "التاء في (كَيْتَ) بدل من لام كيَّة"[123]، أي: بدل من الياء.

وذكر ابن الأثير (ت606هـ) أصل (كَيْت)، قائلًا: "قال أهل العربية: إن أصلها (كَيَّة) بالتشديد، والتاء فيها بدل من إحدى الياءين، والهاء التي في الأصل محذوفة"[124].

---

(117) قال ابن هشام اللخمي (ت577هـ):"(كَيْتَ وكَيْتَ): لا يُكنى بها إلَّا عن الأفعال، و(ذَيْتَ وذَيْتَ): لا يُكنى بها إلا عن الأقوال"، المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي (ت577هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، صـــ140، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 1424هـ/2003م، وقيل: يكنى بهما عن الحديث والخبر، ينظر: تسهيل الفوائد لابن مالك صـــ32.

(118) ينظر: النحو الوافي، تأليف: عباس حسن (583/4)، ط3، دار المعارف، مصر، د.ت.

(119) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (185/1)، والمساعد لابن عقيل (135/1).

(120) ينظر: المحكم والمحيط لابن سيده (73/7)، والكناش لصاحب حماة (243/2).

(121) كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم، تصنيف: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، (59/4)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ/2003م.

(122) المفصل للزمخشري صـــ228.

(123) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، تأليف: أبي موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني (ت581هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، (97/3)، ط1، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1406هـ/1986م.

وأشار رضي الدين الأستراباذي (ت686هـ)، إلى أنهما مخففتان من (كيَّة)، و(ذيَّة)، حيث قال: "هما مخففتان من: كيَّة، وذيَّة، بحذف لام الكلمة وإبدال التاء منها"[125].

وبذلك يتضح أن الأصل في (كَيْت وذَيْت): (كيَّة) و(ذيَّة) حدث فيهما تخفيف ثم إبدال؛ فالتاء فيهما بدل من الياء التي هي لام (كيَّة) و(ذيَّة)، وكثير من العرب يستعملونهما على أصلهما؛ فيقولون: (كيَّة) و(ذيَّة).

وقد حكى أبو عبيدة عن العرب قولهم: (كان من الأمر كَيَّة وكَيَّة، وذَيَّة وذَيَّة)[126]، وذكر ابن جني (ت392هـ) أن هذا الأصل قد ورد عن العرب، حيث قال: "وقد نطقت بذلك العرب"[127].

وإن قيل: إن تاء (كَيْت) و(ذَيْت) بدل من الواو، فقد أجاب عن هذا ابن جني بقوله: "(كَيَّة) و(ذَيَّة) لا يجوز أن يكون أصلهما (كَيْوة) و(ذَيْوة)، من قِبَل أنك لو قضيت بذلك لأجزت ما لم يأتِ مثله في كلام العرب؛ لأنه ليس في كلامهم لفظة عين فعلها ياء، ولام فعلها واو"[128].

كما أجاب ابن يعيش (ت643هـ) أيضًا عن هذا، قائلًا: "لا يجوز؛ لأنك كنتَ تصير إلى ما لا نظيرَ له في كلامهم، ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل (حَيْوَة) مما عينه ياء، ولامه واو"[129].

---

(124) النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: مجد الدين بن محمد الجزري ابن الأثير، تقديم: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد، صـــــ819، ط1، دار ابن الجوزي، جدة، المملكة العربية السعودية، 1421هـ.

(125) شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، (153/3)، ط2، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1996م.

(126) ينظر: الصحاح للجوهري (2478/6)، وشرح المفصل لابن يعيش (398/5).

(127) سر صناعة الإعراب، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، (152/1)، ط2، دار القلم، دمشق، سوريا، 1413هـ/1993م.

(128) المصدر السابق (153/1).

(129) شرح المفصل لابن يعيش (398/5).

ويبدو من هذا أن العرب قد استعملت (كَيَّة)، و(ذَيَّة) على أصلهما، وهذا يتَّضح من الحكاية الواردة عن العرب، أما القول: إن أصلهما (كَيْوة)، و(ذَيْوة)، فقد ردَّه نحاة العربية بأن هذه الألفاظ لم ترد في كلام العرب.

وقد جاء في (كَيْت) و(ذَيْت) ثلاث لغات، هي[130]:

1) البناء على الفتح؛ فيقال: (كَيْتَ)، و(ذَيْتَ).
2) البناء على الكسر؛ فيقال: (كَيْتِ)، و(ذَيْتِ).
3) البناء على الضم؛ فيقال: (كَيْتُ) و(ذَيْتُ)، أما (كَيَّة)، و(ذَيَّة) فليس فيهما إلا البناء على الفتح فحسب.

وخلاصة القول في هذه المسألة: أن التاء تبدل من الياء، لكن على قلَّة، وهذا ما نَصَّ عليه النحاة؛ فَتُبْدَل في نحو: (كَيْت) و(ذَيْت)، والمشهور فيهما فتح التاءين.

وقد يقال: (كَيَّة) و(ذَيَّة)، وهذا ما أثبتته **الحكاية الواردة عن العرب**؛ مما يدل على جواز استعمال (كَيْت) و(ذَيْت) على أصلهما؛ فيقال: (كَيَّة) و(ذَيَّة).

ثانيًا: إبدال تاء الجمع هاءً في الوقف

عرض ابن يعيش هذه المسألة، قائلًا: "**حكى** قطرب[131] عن طيِّئ أنهم يقولون: (كيف البنون والبَناهْ، وكيف الإخوةُ والأَخَواه)، فأبدلوا من تاء الجمع هاءً في الوقف"[132].

وتبدل الهاء من التاء في الوقف؛ وذلك نحو: (طلحة) و(حمزة)؛ فعند الوصل تكون تاءً، وعند الوقف تكون هاءً[133].

وأشار الأشموني (ت900هـ) إلى أن هذا مذهب البصريين، حيث قال: "إبدال الهاء من التاء، في نحو: (طلحة) في الوقف على مذهب البصريين"[134].

---

(130) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني صـــ153، وشرح المفصل لابن يعيش (398/5).

(131) هو أبو علي محمد بن المستنير لقبه سيبويه بقطرب؛ لأنه كان يبكر إليه في الطلب، كان من أئمة عصره، له كثير من المؤلفات، منها: (معاني القرآن)، و(الاشتقاق)، و(القوافي)،.... وغير ذلك، تُوفِي سنة (206هـ)، ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تأليف: أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت681هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، (312/4- 313)، دار صادر بيروت، 1971م.

(132) شرح المفصل لابن يعيش (404/5).

(133) ينظر: المفصل للزمخشري صـــ515، والبديع في علم العربية لابن الأثير (554/2).

ومن العرب من أجرى الوصل مجرى الوقف؛ فيقولون: (ثلاثه أربعه) بإبدال الهاء من التاء في الوصل، ومنهم من أجرى الوقف مجرى الوصل[135]؛ وذلك نحو قول الشاعر [من بحر الرجز][136]:

قَدْ تَبَّلَتْ فُؤَادَهُ وَشَغَفَتْ بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كَظَهْرِ **الحَجَفَتْ**

الشاهد في قوله: (**الحَجَفَتْ**)، حيث إنه لم يقف على تاء التأنيث بالهاء، بل وقف عليها بالتاء [وهو ما نحن بصدده في هذه المسألة]، وهناك شاهد آخر في هذا البيت، وهو قوله: (**بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ**)، فقد جرَّ (جَوْز) بـ(رُبَّ) المحذوفة دون أن يعوض عنها بالواو[137].

وقد **حُكِي عن بعض العرب** قولهم: (كيف البنون والبناه، وكيف الإخوة والأخواه)، بإبدال تاء الجمع في الوقف هاءً، حكاه قطرب عن طيِّئ[138].

وقيل: إن الفراء قد حكى ذلك أيضًا، قال أبو حيان الأندلسي (ت745هـ): "حكى الفراء، وقطرب الوقف عليها بالهاء، وروى كيف الإخوه والأخواه"[139].

---

(134) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تأليف: أبي الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت900هـ)، (140/4)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419هـ/1998م.

(135) هذه حكاية لسيبويه عن العرب ينظر: الكتاب لسيبويه (265/3)، وسر صناعة الإعراب لابن جني (160/1)، وشرح المفصل لابن يعيش (353/3- 354)، (404/5).

(136) نُسِب هذا البيت إلى سؤر الذئب، ينظر: الصحاح للجوهري (1341/4)، ونُسِب إلى أبي النجم العجلي، ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح، تأليف: أبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، (574/2)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1408هـ/1987م.

اللغة: (الجوز): هو وسط الشيء، و(التيهاء): الصحراء الخالية التي يتيه المرء فيها، و(الحَجَفَت): بقية الماء في جوانب الحوض، ينظر: شرح التصريف للثمانيني صـــ261، وشرح المفصل لابن يعيش (125/2).

(137) ينظر: المخصص لابن سيده (65/5- 66)، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (581/2)، وشرح المفصل لابن يعيش (125/2).

(138) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني (563/2)، والمفصل للزمخشري صـــ515، والممتع لابن عصفور صـــ267، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (5241/10)، والمقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، (85/8)، والكناش لصاحب حماة (247/2).

(139) ارتشاف الضرب لأبي حيان (818/2).

ويبدو من ذلك أن من العرب مَنْ يبدل تاء الجمع في الوقف هاءً، وهذا ما نصَّت عليه الحكاية السابقة.

وقد وصف ابن يعيش (ت643هـ) ما ورد من إبدال تاء الجمع هاءً في الحكاية الواردة عن العرب بالشذوذ، قائلًا: "أبدلوا من تاء الجمع هاءً في الوقف، كما يبدلونها من تاء التأنيث الخالصة؛ وذلك شاذٌّ"[140]، ووصف ابن الحاجب (ت646هـ) أيضًا أن ما ورد من إبدال تاء الجمع هاءً بالقلة والضعف، قائلًا: "أما إبدالها –[يقصد الهاء]– عن تاء الجمع في نحو: الأفواه والبناه؛ فقليل ضعيف"[141].

كما وصف ابن عصفور (ت669هـ) أيضًا الإبدال المنصوص عليه في الحكاية الواردة عن العرب بالقلَّة، حيث قال: "ما حكاه قطرب من قول بعضهم: كيف الإخوه والأخواه، بإبدالها –[يقصد التاء]– هاءً فقليل جدًّا"[142]، وقد ذكر الأشموني (ت900هـ) أيضًا أن هذا شاذٌّ، حيث قال: "حكى قطرب عن طيئ أنهم يقولون: (كيف البنون والبناه)، و(كيف الإخوة والأخواه)، وهو شاذٌّ"[143].

ويبدو أنه عند الوقف على الاسم تبدل تاء التأنيث هاءً، وقد ورد عن قبيلة (طيِّئ)، وهي قبيلة من القبائل العربية التي يُعْتَدُّ بفصاحتها، الوقف بإبدال تاء الجمع هاءً، مثلما تبدل تاء التأنيث، ووُصِف هذا بالقلَّة والشذوذ عند النحاة.

وبعد عرض هذه المسألة ودراستها يتَّضح أن الهاء تبدل من التاء، فتكون في الوصل تاءً، وتكون في الوقف هاءً، نحو: (طلحة)، و(حمزة)، وقيل: إن هذا هو مذهب البصريين، **أما الحكاية الواردة عن العرب في هذه المسألة** من إبدال تاء الجمع في الوقف هاءً، فقد وصف النحاة هذا الإبدال بالقلَّة والضعف، ووصفه بعضهم بالشذوذ.

(140) شرح المفصل لابن يعيش (404/5).

(141) الإيضاح في شرح المفصل، تأليف: أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت646هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، (411/2)، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية، 1402هـ/1982م.

(142) المقرب، تأليف: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، (24/2)، ط1، 1392هـ/1972م.

(143) شرح الأشموني (140/4).

الخاتمة والنتائج

خلصت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- وُصِفَت بعض الحكايات الواردة عن العرب بالندرة والشذوذ؛ لأنها قد خالفت الأصل الصرفي المتعارف عليه، وهذا لا يعني أنها غير فصيحة، فقد وردت عن بعض القبائل العربية الفصيحة.

2- أجمع النحاة على أن الاسم المقصور الذي يزيد على الثلاثة عند التثنية تقلب الألف ياءً.

3- الأجود في تثنية الاسم الممدود المنتهي بهمزة منقلبة عن أصل هو بقاء الهمزة، وهذا ما عليه أكثر النحاة.

4- يَضْعُف جمع الصفة جمع تكسير، والقياس أن تُجْمَع جمع سلامة.

5- اتفاق جميع النحاة على شذوذ استعمال (عِيَرات) بكسر العين وفتح الياء، والأصل أن تكون (عِيْرات) بسكون الياء.

6- الكثير في الاسم المعتل اللام بالواو عند جمعه على (فُعُول) أن تُقلَب الواو ياءً للتخفيف.

7- قلَّة إبدال التاء من الياء، وهذا ما أشار إليه النحاة.

8- قلَّة إبدال تاء الجمع هاءً في الوقف.

المصادر والمراجع

1- الأبنية الصرفية والإبداع مقاربة لسانية في ضوء المعالجة العصبية للغة، د. إبراهيم سند إبراهيم أحمد، مجلة كلية الآداب، جامعة الفيوم، المجلد (15)، العدد الأول، يناير 2023م.

2- أثر الاختلافات اللهجية في نمو العربية وتطورها ظاهرة الإبدال أنموذجًا، د. إبراهيم سند إبراهيم أحمد، ط1، الدار العالمية، الإسكندرية، 1442هـ/2020م.

3- اختلاف اللهجات العربية ثروة لغوية، د. إبراهيم سند إبراهيم أحمد، مجلة الوعي الإسلامي، العدد (647)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، 1440هـ/2019م.

4- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ/1998م.
5- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تأليف: ابن قيم الجوزية (ت767هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض ابن محمد السهلي، ط1، أضواء السلف، الرياض، السعودية، 1373هـ/1954م.
6- أسرار العربية، تأليف: أبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، ط1، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، 1420هـ/1999م.
7- الأصول في النحو، تأليف: أبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1417هـ/1996م.
8- الأعلام ، تأليف: خير الدين الزركلي، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، مايو، 2002م.
9- إيضاح شواهد الإيضاح، تأليف: أبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1408هـ/1987م.
10- الإيضاح في شرح المفصل، تأليف: أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت646هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية، 1402هـ/1982م.
11- البديع في علم العربية تأليف: مجد الدين ابن الأثير (ت606هـ)، تحقيق: د. صالح حسين العايد، ط1، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1421هـ.
12- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1384هـ/1965م.
13- التذييل والتكميل في شرحِ كتاب التسهيل، تأليف: أبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دار كنوز إشبيليا، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1434هـ/2013م.

14- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تأليف: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1387هـ/1967م.
15- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: أحمد ماجي القيسي وآخرون، ط1، مطبعة العاني، بغداد، العراق، 1381هـ/1962م.
16- تهذيب اللغة، تأليف: أبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2001م.
17- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت749هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1422هـ/2001م.
18- الحجة للقراء السبعة، تصنيف: أبي علي الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، 1413هـ/1993م.
19- ديوان عنترة بن شداد، شرح: حمدو طمَّاس، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1425هـ/2004م.
20- ديوان لبيد بن ربيعة، شرح الطوسي، تقديم: د. حنا نصر الحتَّى، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1414هـ/1993م.
21- سر صناعة الإعراب، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط2، دار القلم، دمشق، سوريا، 1413هـ/1993م.
22- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تأليف: أبي الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت900هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419هـ/1998م.
23- شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، تأليف: أبي حفص زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي (ت749هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن علي الشلال، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1429هـ/2008م.

24- شرح التسهيل، تأليف: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط1، هجر، 1410هـ/1990م.
25- شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، تأليف: محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت778هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السلام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1428هـ/2007م.
26- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تأليف: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ/2000م.
27- شرح التصريف، تأليف: عمر بن ثابت الثمانيني (ت442هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1419هـ/1999م.
28- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف: أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1420هـ/2000م.
29- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.
30- شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، ط2، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1996م.
31- شرح كتاب سيبويه، تأليف: أبي سعيد السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1429هـ/2008م.
32- شرح المفصل للزمخشري، تأليف: أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ/2001م.
33- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تأليف: نشوان بن سعيد الحميري (ت573هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ود.

يوسف محمد عبد الله، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1420هـ/1999م.

34- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط1، القاهرة، مصر، 1376هـ/1956م، ط2، بيروت، لبنان، 1399هـ/1979م، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

35- ظاهرة نصب الجزأين مع (إن وأخواتها) في ضوء الاستعمال اللهجي، د. إبراهيم سند إبراهيم أحمد، مجلة الزهراء، العدد الثاني والثلاثون، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات القاهرة جامعة الأزهر الشريف، أكتوبر، 2021م.

36- كتاب سيبويه، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، السعودية، 1402هـ/ 1982م.

37- كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم، تصنيف: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ/2003م.

38- كتاب المقصور والممدود، تأليف: أبي العباس بن ولاد التميمي (ت332هـ)، تحقيق: بولس برونله، مطبعة ليدن، هولندا، 1900م.

39- الكناش في فني النحو والصرف، تأليف: أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل الشهير بصاحب حماة (ت732هـ)، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، 1425هـ/2004م.

40- اللباب في علل البناء والإعراب، تأليف: أبي البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق: محمد عثمان، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 1430هـ/2009م.

41- لسان العرب، تأليف: أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت711هـ)، ط3، دار صادر، بيروت، لبنان، 1414هـ.

42- اللمحة في شرح الملحة، تأليف: محمد بن الحسن الصايغ (ت720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1424هـ/2004م.

43- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، تأليف: أبي موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني (ت581هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، ط1، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1406هـ/1986م.
44- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، دار سزكين، استامبول، تركيا، 1406هـ/1986م.
45- المحكم والمحيط الأعظم، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت458هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ/2000م.
46- المخصص، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت458هـ)، قدم له: د. خليل إبراهيم جَفّال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1417هـ/1996م.
47- المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي (ت577هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 1424هـ/2003م.
48- المساعد على تسهيل الفوائد، تأليف: بهاء الدين بن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط1، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1405هـ/1984م.
49- المفصل في صنعة الإعراب ، تأليف: جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 1993م.
50- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، ط1، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1428هـ/2007م.

51- المقتضب، تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط2، 1399هـ/1979م، القاهرة، 1415هـ/1994م.
52- المقرب، تأليف: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ/1972م.
53- المقصور والممدود، تأليف: أبي علي القالي (ت356هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1419هـ/1999م.
54- الممتع الكبير في التصريف، تأليف: ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1996م.
55- النحو الوافي، تأليف: عباس حسن، ط3، دار المعارف، مصر، د.ت.
56- النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: مجد الدين بن محمد الجزري ابن الأثير، تقديم: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد، ط1، دار ابن الجوزي، جدة، المملكة العربية السعودية، 1421هـ.
57- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: الإمام جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1400هـ/1980م.
58- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تأليف: أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت681هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر بيروت، 1397هـ/1977م.